

بعد المخاوف من الرجعية.. والانقلاب على حقوقهن :

دستور الثورة يحافظ على مكتسبات التونسية .. والنضال متواصل

+الزواج العرفي.. جهاد النكاح والأصوات الرجعية جعلت « دسترة المكتسبات » مكسبا
+التونسيات يضمن ربيعهن وريادتهن في الدستور والمعركة ضد الرجعية متواصلة

حراك كبير عرفته منظمات المجتمع المدني والحقوقيين في تونس من أجل نصرة قضايا المرأة والدفاع عنها خاصة مع بروز أفكار رجعية هددت بالتراجع عن مكتسبات المرأة التونسية التي كانت تعتبر حسب المختصين العرب "ريادية". فكانت دسترة هذه الحقوق المجهود الأول.
لم تمر المصادقة على الفصول المتعلقة بالمنصفة والحفاظ على مكاسب المرأة دون شد وجذب.. وكان التخوف من الانقلاب على هذه المكاسب لا سيما بعد الجدل الحاد على الفصل 45 من باب الحقوق والحريات والمتعلق بإقرار مبدأ التناسف في الدستور الجديد خلال مداوات المجلس التأسيسي التونسي. عرفت تونس منذ ثورة 14 جانفي 2014 جملة من الاحتجاجات ضد الأصوات الرجعية التي هددت مكاسب المرأة وتظاهرات نادت بدسترة حقوق التونسية. فكان السجال ومعارك المجتمع المدني والحقوقيين ضد التهديدات والأصوات الرجعية التي قد تمس من حقوق المرأة وتهدد مكتسباتها متواصلة وبلا هوادة.. وبعد التخوف من التراجع على عدد من القوانين حسم المجلس التأسيسي الجدل في الفصل 45 لتتنفس التونسيات الصعداء.

دور "الفايس بوك"

لعبت صفحات التواصل الاجتماعي دورا هاما في الضغط من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة التونسية ودسترتها. وعكست هذه الصفحات تخوفا كبيرا من التونسيين بعد اطمئنان على المصادقة على الفصل 45 من نهار يوم 9 جانفي 2014 وإعادة التصويت عليه ليلا. وكانت إعادة التصويت إثر مطالبة إحدى النائبات من حركة النهضة بتفسير مبدأ التناسف وهذا الاقتراح التعديلي أفرز تخوفا كبيرا من التراجع على المكتسبات خاصة في ظل وجود تيار رجعي داخل المجلس.
وينص الفصل 45 من باب الحقوق والحريات على « أن تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتدعم مكاسبها وتعمل على تطويرها. وتضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.

تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.
تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.»

وتؤكد ناشطات في المجتمع المدني وحقوقيات أن الدستور التونسي ضمن حقوقا تم التخوف عليها لا سيما بعد الضجة والخلاف اللذان أحاطا بصياغة بنود حقوق المرأة بعد فترة غمرتها المخاوف من السير إلى الوراء.

+راضية الجربي (رئيسة اتحاد المرأة) : ويبقى النضال مستمرا

تقول رئيسة اتحاد المرأة السيدة راضية الجربي إن ما ساءها خلال التصويت بالفصل المتعلق بحريات ان تقوم امرأة تونسية برفضها لمبدأ التناسف. وأشارت إلى أن معارضة النائبة منية بن ابراهيم وتبريراتها للرفض يمكن أن يكون ضمن الدخول في مزايدات تسوية بالمجلس. وقالت السيدة راضية إن المطالب بالمكتسبات ليست تسوية بل هي نتيجة نضالات رجال تونس لإيمانهم بمكانة المرأة وهو ما أكدته نتيجة التصويت بحصوله على الثلثين.

واعتبرت رئيسة اتحاد المرأة ان الخلاف الحاصل يعكس نظرة إقصائية من المرأة نفسها وهو ما يفسر عزوفها والرجوع إلى الوراء. كما استغربت من رفض امرأة دخلت المجلس التأسيسي بفضل مبدأ التناسف وتحمل آمال أجيال من البنات والحفيدات لمثل هذه النظرة. فمن المفروض أن تحمل نظرة استشرافية وأن تحمل كل القيم الإنسانية والعالمية النبيلة وأن تبتعد عن تبريرات المزايدات النسوية. كما أكدت السيدة راضية الجربي أن الفصل المصادق عليه لا يتعارض مع المساواة وأنه لو لم يكن للمرأة

مكانة عالميا لما تم دفعها ودعمها لكسب حظوظها والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص. واستغربت من عدم ادراك النائبة أن التشاريع الدولية التي تعطي المرأة حقوقها تتجه نحو العمل بالتناصف وتساءلت كيف لهذه النائبة إذن أن تقول أن مبدأ التناصف لا يتماشى مع المساواة. وقالت إن هذا الفكر يعكس الوعي والمستوى الفكري في المجلس التأسيسي.

من جهة أخرى اعتبرت السيدة راضية ان تضمين حقوق المرأة في الدستور يعتبر خطوة إيجابية إلا أنها ودت لو تم تغيير عبارة أمام القانون ب "في" القانون. وقالت إن المصادقة في حد ذاتها، بعد موجة رجعية وارتدادية، تعد مكسبا رغم أن التفكير كان بزيادة حقوق ومكاسب جديدة للمرأة بعد الثورة. وقالت "لقد أملنا في الارتقاء بمكاسب التونسية لكن موجة الارتداد جعلتنا نكتفي بالنضال من أجل الحفاظ على المكاسب. ويبقى النضال مستمرا"

واعتبرت رئيسة اتحاد المرأة أن المرأة التونسية حافظت على ريادتها العربية، مشيرة في الآن نفسه على النموذج المغربي الذي أعطى بدوره مكاسب للمغربية. في المقابل لاحظت أن المرأة الإفريقية في السينغال وجنوب إفريقيا حققت مكاسب حتى في التناصف في الوظيفة والعمل. أما على المستوى الواقعي والتطبيقي فتبقى التونسية في الريادة.

+بشرى بالحاج حميدة (حقوقية وعضو حزب نداء تونس): طريق المساواة بين الجنسين واقع لا مجرد تشريعات

اعتبرت المحامية وعضو حزب نداء تونس بشرى بالحاج حميدة أن التصويت على الفصل 20 والفصل 45 يعد مكسبا مهما جدا للمرأة التونسية. وقالت إن هذا دليل على أن الاغلبية في تونس تدافع عن النساء حتى في الصفوف غير التقدمية، وأن مكاسب المرأة ليست نتيجة إسقاطات سياسية أو فوقية بل هي مطلب الاغلبية من الشعب.

وأكدت السيدة بشرى على أهمية الدور الذي لعبته كل الجهات من أحزاب ومجتمع مدني وحقوقيين للدفاع على مكتسبات المرأة والمكتسبات الجديدة. وقالت إن نقاط خلاف الاحزاب ومشاكلهم لا تتعلق بفصل واحد من الدستور. وأنه عمليا ومن الاستقلال وإلى اليوم نحن نسير في طريق المساواة بين الجنسين وأنه لا مكان لأي فكر رجعي وإقصائي. وازافت بأن المرأة التونسية تحافظ بهذا الفصل على ريادتها العربية. في المقابل ترى محدثتنا أن هذه الريادة تحمل جانبا سلبيا باعتبار أن الريادة هي تونسية ومغربية فقط في العالم العربي وأنه من المفروض أن تسير بقية الدول في نفس المنهج حتى يكون الواقع متناغما وتكون الحقوق أكثر ثباتا. وأكدت أن النضال متواصلا على المستوى التشريعي والتطبيقي ومع العقليات. سعيدة راشد (رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات): التونسية رائدة.. والمعركة ضد الرجعية متواصلة

اعتبرت السيدة سعيدة راشد رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أن المصادقة على الفصل 45 يجعل من المرأة التونسية رائدة ومتقدمة بالنسبة إلى الدول العربية لكن هناك أيضا تطور في القانون المغربي حيث تم إقرار أنه لا وجود لرئيس عائلة فكلمة رئيس تعني وجود مرؤوس والعائلة كونها اثنان بالتفاهم.

وقالت " :الأكيد أن معركة المرأة متواصلة فهناك بعض الامور التي تبعث مخاوف مثل الفصل 34 الذي يتحدث عن تجذير الهوية العربية الإسلامية "واعتبرت أن وجود الفصل غريب فالمواطن التونسي لا يعاني حسب رأيها من أزمة مع الدين والهوية. فالتونسيون مشاكلهم التنمية والبطالة واستقلال القضاء. من جهة أخرى اعتبرت أن الفصل المتعلق بحماية الدولة للأسرة لا الأفراد قد يجعل المرأة التي تطالب بالطلاق وعندها أبناء في مأزق بسبب مبدأ حماية الدولة للأسرة لا الأفراد. كما لاحظت أن القانون المتعلق بالحق في الحياة قد يتنافى مع الحق في الإجهاض نظرا لعدم تحديد مدة انطلاق الحياة وتحديد لها إن كانت مع ميلاد النطفة أو وجود جنين .

وقالت السيدة سعيدة إنه وعند انطلاق الثورة اعتقد الجميع بأنه سيتم النهوض بالمرأة والزيادة في حقوقها ومكتسباتها لكن ما حصل من بروز للأفكار الرجعية من تعدد الزوجات وجهاد النكاح جعلت المعركة من أجل الحفاظ على المكتسبات. وأكدت أن الإعلام الحر والمستقل والقضاء المستقل هما من ضمانات تكريس حقوق المرأة.

وتبقى مكاسب المرأة رغم دسترها في حاجة إلى مزيد من العمل بعد بروز ما يسمى بجهاد النكاح

والزواج العرفي وموجة الأفكار الرجعية.

إن دسترة حقوق المرأة دليل على نجاح المجتمع المدني والحقوقيين وقدرة المجتمع التقدمي على العمل والتكامل من أجل دفاعه على المبادئ المتعلقة بالكرامة والحرية لكن وللأسف سعينا لتطوير دستور 2014 مقارنة بدستور 1957 لكن التجاذبات جعلتنا نكتفي بالمحافظة على ما اكتسبناه. لكن من المهم الحفاظ على إعلام حر وقضاء مستقل لتتويج المجهودات والحفاظ عليها لأجيال المستقبل.

+سلمى بكار (عضو المجلس التأسيسي) : الدستور وحده لا يكفي.. علينا بنشر الثقافة والتعليم..

أكدت السيدة سلمى بكار عضو المجلس الوطني التأسيسي على سعادتها بالفصل المتعلق بالمرأة في الدستور وقالت إنه قد تم التنصيص على معنى الحقوق المكتسبة وفق نظرة اليوم التقدمية لا نظرة القرون الوسطى حسب تعبيرها.. كما أشارت على أهمية قانون التنافس في قوائم الترشيح للانتخابات. معتبرة أنه ليس على المرأة ان تبرهن كفاءتها للحصول على حقها في الترشيح. ولاحظت السيدة سلمى أن أكبر كتلة وهي النهضة قد خدمها مبدأ التنافس وأنه ورغم تعارضها مثلا مع السيدة محرزية العبيدي وعدم اتفاقها معها فهي تشهد لها أنها أدت دورها ومهمتها على أحسن وجه وهذا يشرف المرأة التونسية عموما. واعتبرت ان المصادقة على الفصل 45 يؤكد أن حقوق المرأة ليست مسقطة وليست مفروضة بالسياسة بل هي نتاج نضالات متواصلة في المجتمع برزت فيها بشيرة بن مراد وعزيزة عثمانة والطاهر الحداد وغيرهم.

وأضافت بأن قناعتها هي أن الدستور وحده لا يكفي وأن هناك عمل في التربية والتعليم والثقافة لنشر قيم مجتمع يحترم المرأة ويحافظ على مكتسباتها ويعمل على تطوير العقليات. وهذا عمل طويل، فالمشكل مشكل ثقافة وتعليم. ويبقى للإعلامي والمتفكر ورجل الفكر دور كبير ليعبوه من أجل نصرة قضايا المرأة وتجذيرها في المجتمع.

ولاحظت أن الدستور يحمل بعض التناقض مع هذا الفضل فمثلا لا يوجد أي تفسير لمعنى تجذير الهوية العربية الإسلامية حسب الفصل 82 من الدستور ووفقا لأية مرجعية وفكر وقراءة.

من جهة أخرى تحدثت السيدة سلمى عن الدستور المغربي الذي اعتبرته متقدما وقام بخطوة إلى الامام وتفاءلت ببقاء التونسية رائدة بتشريعات الدستور ومجلة الأحوال الشخصية.

وقالت إن مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت في 1959 كانت ريادية وتطلبت وقتا كي تكون جزءا من عقلية التونسي وثقافته.

لقد تنفس المدافعون عن حقوق المرأة الصعداء بميلاد فصول دستور المرأة التونسية. وأكد المختصون أن المطمئن في هذه الدسترة أن الأغلبية المحافظة كانت مع دسترة حقوق التونسية والدفاع عنها ضمن مجتمع يدافع على الحريات والهوية العربية الإسلامية في آن واحد.

قيس سعيد أستاذ القانون الدستوري، حقوق التونسية مستوحاة من تاريخها لا مجرد نصوص

اعتبر الاستاذ قيس سعيد الاستاذ في القانون الدستوري ان مكانة المرأة في تونس تستمد من تاريخها أولا وليس فقط من النصوص التي جاءت وكرست حقوقها فالمرأة التونسية على مر القرن العشرين على وجه الخصوص ناضلت وتحصلت على حقوقها. وقال إن المرأة تحصلت على حقوقها قبل وضع الدستور في يوم في 1 جوان من سنة 1959 ، وأشار الى انه ومن بين اهم النصوص على الإطلاق نجد مجلة الأحوال الشخصية التي يعود تاريخها الى 13 أوت من نفس السنة والذي سبقته دعوات عديدة لتحرير المرأة ومن بينها مواقف الطاهر الحداد والشيخ عثمان بالخوجة ثم الرئيس الحبيب بورقيبة وبعدها الاعتراف بحق المرأة في الانتخاب منذ 12 مارس من نفس العام وقبل وضع الدستور في 2014 كانت حقوق المرأة ومكاسبها قد تعززت .

وأكد الاستاذ قيس سعيد انه لا يمكن اليوم مراجعة هذه الحقوق لا في مستوى المرأة كمواطنة ولا حتى في مستوى المرأة في مجال الأحوال الشخصية .

وأضاف انه وبمجيئ الدستور الجديد لتونس تم تكريس حقوق المرأة مرة أخرى فهو دستور يشير إلى المرأة كمواطنة بطبيعة الحال ولكن أيضا كامرأة لها لها حقوق اعتبرها التونسيون حقوقا مكتسبة. قائلا "

فمن اكتسب شيئاً على مر التاريخ لا يمكن التراجع فيه بحكم في الدستور او بما هو دون الدستور من نص او حكم".

يمينة الزغلامي حركة النهضة دستورنا دفع لبقية الدول العربية
اعتبرت النائبة بحركة النهضة السيدة يمينة الزغلامي أن المرأة التونسية ما زالت تحافظ على ريادتها
وأشارت إلى الفصل 48 من الدستور التونسي والذي اعتبرته خطوة كبرى ونتاج نضال في البرلمان
والمجتمع المدني الذي توصل لهذا الفصل والصيغة. وهو فصل يضمن المناصفة والمساواة بين المرأة
والرجل .
وأضافت ان التنافس عقلية وممارسة وانه سيتم خلال الأيام القادمة عرض قانون تنافسي للمجالس
المحلية، وقالت إن المرأة التونسية متواجدة في كل القطاعات من فلاحية وطب وقضاء وغيرها من
القطاعات وان للتونسية كفاءات عليا بالتالي من حقها الحصول على مواقع بارزة وقيادية .
وأكدت السيدة يمينة انها حضرت في مؤتمرات عربية وبرلمانات عربية تؤكد فيها ريادة التونسية في
الحقوق لكن من المهم المزيد من العمل. كما قالت إن الدستور الذي تم وضعه في تونس شجع بلدانا أخرى
على التقدم في دفع المرأة نحو اكتساب حقوقها وفي دعم ريادة التونسية عربيا.

جوهر بن مبارك حقوقي شبكة دستورنا : غابت "العبارة" وحضر المضمون

هناك فصول مهمة في المواد الواردة في الدستور مثل الفصل المتعلق بالمساواة بين المواطنين
والمواطنات الفصل ٢٠ وهو فصل مهم ، اما الفصل الاخر والمتعلق بإقرار مبدأ التنافس والتزام الدولة
بحقوق المرأة وتدعيمها وضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة
أعتقد ان هذه الفصول مهمة لانها تكرر مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ، في المقابل هناك إشكال من
حيث أن هذه الفصول كرست المساواة من حيث المضمون دون وجود لعبارة "مساواة" ولعل هذا ناجم
عن وجود اعتبارات سياسية وإيديولوجية دفعت نحو اعتماد هذه الصياغة لتحصيل التوافق والمصادقة
على هذه الفصول في المجلس التأسيسي .
وفي مقاربة مع دساتير أخرى عربية ومنها التي تمت صياغتها بعد الربيع العربي يمكن التأكيد أن
الدستور التونسي يبقى محافظا على ريادته وأكثر انفتاحا ويتجاوز بكثير بقية الدساتير .